مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد االسادس : ص ص 188-197 ISSN:2709-2097
02 يناير 2021

ظاهرة الإلغاء وأثرها الدلالي

The cancellation phenomenon and its semantic effect

عبد الكريم العمراني : أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي – المغرب

حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة محمد بن عبد الله – المغرب

المغرب في: 20نونبر 2020

العنوان الإلكتروني:

krimokarim@gmail.com

المستخلص:

يُعَدُّ الإِلْغَاءُ ظَاهِرَةً نَحْوِيَةً دَقِيقَةً، أَوْلاهَا النُّحاةُ اهتمامًا بالغًا لِوُرُودِها بكثرةٍ في اللِّسانِ العربِيِّ، إذْ هِيَ منْ أَبْرَز مَسَائِلِ النَّحوِ المرتبطة بِعَمَل الأفعالِ القَلْبِيَّةِ المُتَصَرِّفَةِ، وإلغاؤُها يحتاجُ إلى إِعْمَالِ الفِكرِ في الدِّلالَاتِ المختلِفَةِ التي قدْ تَطْرَأُ على التَّرْكِيب لِمَعرفَةِ قَصدِ المُتَكَلِّمِ، فَمَعْنَى الإلغَاءِ غَيرُ معنى الإعْمَالِ، والمُتكَلِّمُ مُقَيَّدٌ بالمَعنى، فَلَيْس لَه أن يُعْمِلَ أو يُلغِي مَتَى شَاءَ دُونَ النَّظرِ إلى المَعنى والقصدِ، إنَّ معنى الإعمال أنَّ الكَلامَ مبنيٌّ على الظّنِّ، تَقَدَّم الفعلُ أو تأخّرَ، ومَعنَى الإلْغَاءِ أنَّ الكَلامَ مبني على اليَقِينِ ثم أدْرَكَك الشك فيما بعدُ، ثم إنّنَا في الإعْمَالِ أَمامَ جملةٍ واحدةٍ وفي الإِلْغَاءِ أمام جُملَتَيْنِ، لِذَلِك جاءتْ هذه الدراسةُ لتَسْلِيطِ الضَّوْءِ على هذه الظَّاهرةِ منْ خلالِ تعريف الإلغاءِ وإبرازِ علَّتِهِ و أَثَرِ ذَلكَ عَلَى المَعْنَى، كمَا تَسْعَى إلَى التَّنويهِ بنَظَرِيّةِ العامل التي يقوم عليها أساسا الإلغاءُ.

الكلمات المفتاحية: الإلغاء – العمل النحوي – الأفعال القلبية – العامل.

Abstract: The cancellation of a syntactic phenomenon , which the grammarians have placed a great interest on it due to its heavy use in the Arab tongue, is considered one of the most prominent issues associated with the work of cardiac acts. Therefore, its cancellation needs the realization of thought in different connotations that may arise on the structure to get what the speaker want to say. This is because the meaning of the cancellation is not like the meaning of acting and the speaker is restricted to the meaning, so he cannot act or cancel at any time he wants without looking at the meaning and the intent. The meaning of acting means that speaking is based on doubt either by putting the verb at the beginning or the end. For the cancellation, speaking is based on certainty and then you get confused. Morever, in acting we are in front of one sentence and in cancellation we are in front of two sentences. That is why this study comes to shed light on this phenomenon through the definition of cancellation and highlighting its cause and the effect of that on the meaning. The study also tries to reveal the importance of the acting theory on which the cancellation stands.

Key words: cancellation – grammatical action – cardiac verbs – factor.

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد االسادس : ص ص 188-197 ISSN:2709-2097
02 يناير 2021

ظاهرة الإلغاء و أثرها الدلالي

مقدمــة

إن للنحو أثرا جليا في الكشف عن المعنى و إزالة اللبس والغموض، لذلك اعتنى الأولون بدراسته وأولوه اهتماما كبيرا باعتباره السبيل للوصول إلى المعاني، والمميِّز بين أغراض المتكلمين، كما يُعَدّ أساس محاكاة لسان العرب في كلامهم، وانتحاء أساليبهم، "ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، و إنْ لم يكن منهم."

ومن أهم مسائل النحو التي أولاها النحاة اهتماما بالغا نجد "ظاهرة الإلغاء" للأفعال القلبية المتصرفة، لما لها من أثر على المبنى والمعنى، فنحن في الإعمال أمام جملة فعلية واحدة بينما في الإلغاء أمام جملتين الأولى اسمية والأخرى فعلية، ثمَّ إن معنى الإعمال أنَّ الكلام مبني على الظن، تقدم الفعل أو تأخر، ومعنى الإلغاء أن الكلام مبني على اليقين ثم أدركك الشك فيما بعد.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لإبراز أثر الإلغاء على مبنى الكلام ومعناه، منوهة بنظرية العامل التي يقوم على أساسها مبحث الإلغاء.

وقد ارتضيت المنهج الوصفي للسير في هذا البحث، لأنه الأنسب – في رأيي – للدراسات النحوية، فالنحو علم ولد مكتملا، مع الأخذ بالمنهج التاريخي في بعض المواضع، واستقراء كتب النحاة الأوائل، بدءا من كتاب سيبويه، كما استقرأت بعض كتب الأدوات وعلى رأسها "مغني اللبيب" لابن هشام، ثم عرجت على بعض كتب التفسير لما فيها من لطائف نحوية ذكرها المفسرون، نظرا لارتباط النحو بخدمة القرآن الكريم وحفظ اللغة من اللحن، كما استنطقت بعض الدواوين الشعرية، لاقتناص بعض أبياتها خدمة للمسائل النحوية.

1. تعريف الإلغاء:

للإلغاء في اللغة معنيان ، هما: الإبطالُ ، والإلقاءُ أو الإسقاط؛ يقال: "ألغى الشيءَ : أبطلَه. وألغاهُ من العَدَدِ: ألقاه منه".

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد االسادس : ص ص 188-197 ISSN:2709-2097

وهذا المعنى اللغوي قريب من المعنى الاصطلاحي، ذلك أن النحاة استعملوا كلمة " الإلغاء" في وقت مبكر ، وخصوها بجواز إبطال عمل الأفعال القلبية المتصرفة الداخلة على المبتدأ والخبر والناصبة لهما .

ويجوز إلغاء الأفعال القلبية المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطا نحو: "زيد ظننت قائم"، أو آخرا نحو: "زيد قائمٌ ظننت"، قال سيبويه:" هذا باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى، فهي : ظننتُ ، وحسبتُ ، وخلتُ، وأُريتُ، ورأيتُ، وزَعمتُ، وما يتصرّف من أفعالهنّ، فإذا جاءت مستعمَلة فهي بمنزلة: رأيتُ وضربت وأعطيتُ في الإعمال ... تقول : أظنُّ زيداً منطلقاً ، وزيداً أظنّ أخاك ... فإذا ألغيتَ قلتَ : عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أُرَى أبوك. وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، وكلٌّ عربيٌّ جيّد"

وعلة إلغاءه ضعف العامل بتوسطه أو تأخره، لأن الفعل يضعف عملُه إذا تقدّمه معموله بإبعاده عن الصدر .

قال خالد الأزهري في التصريح: "الإلغاء هو إبطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه بين المبتدأ والخبر، أو تأخره عنهما، فالمتوسط ك:"زيدٌ ظننت قائمٌ"، والمتأخر نحو: "زيدٌ قائمٌ ظننت""

ويظهر أن سبب الإلغاء هو ضعف العامل نظرا لتأخير الفعل عن أقوى أماكنه، وهو الصدر؛ لأن التأخير مظنة الضَّعف، وضعفه هذا لوقوعه متوسطا بين المفعولين أو متأخرا عنهما.

ولهذه الأفعال أحوال ثلاثة مع معموليها: أن تتقدم عليهما، أو تتوسط بينهما، أو تتأخر عنهما. وعن هذه الحالات تنشأ ثلاث مسائل:

2. مسائل الإلغاء
2. المسألة الأولى : أن تتقدم على معموليها :

إذا تقدم الفعل – ظن– على معموليه، ووقع صدرا في الجملة، فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين، وعلة ذلك عندهم أن التصدير بالفعل دليل على الاعتماد عليه، وعلى جعل ما بعده في حيزه؛ فلا مسوغ لإلغائه، لذلك قالوا:" ويدل على ذلك أنه لا يحفظ إلغاء "ظننت" أو شيء من أخواتها إذا وقعت صدر الكلام" .

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد االسادس : ص ص 188-197 ISSN:2709-2097

وجوز الكوفيون والأخفش فيه الإلغاء واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

كذاك أُدِّبتُ حتى صار مِن خُلقي أَنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمَة الأدبُ

برفع مفعولي وجدت.

وقد أرجع الرضي ذلك مع ضعفه إلى" أن معمولها في الحقيقة مضمون الجملة" فهو لا يحمل ذلك على الإلغاء بل على التعليق.

والصواب هو ما ذهب إليه الجمهور في أن هذه الأفعال لا يجوز فيها إلا الإعمال إذا تقدمت، لأنه لا يجوز تقديم الظن وأنت تريد الاعتراض، وقد علل الرضي ذلك بقوله: "لأن عامل الرفع معنوي عند النحاة، وعامل النصب لفظي، فمع تقدمهما يغلب اللفظي المعنوي" .

وهكذا فالعلة فيما ذكر تدور حوة قوة الفعل حال تصدره . وهو ما أشار إليه صاحب كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، معللا بقوله: "لا يجوز إلا الإعمال، لأن التقديم من أعلام العناية، والإلغاء من دلائل ضعفها، فلا يجتمع الإلغاء والتقديم".

2. المسألة الثانية: أن تتقدم على معموليها ويتقدمها ما حقه الصدارة:

إذا تقدمت "ظننت" على مفعوليها وسبقتها أداة من أدوات الصدارة ففيها حالتان:

- **الأولى:** أن يسبقها معمول لها، له حق الصدارة، نحو:" متى ظننت زيدٌ منطلقٌ" وفي هذه الحالة يجوز الإعمال والإلغاء ، وسيبويه لم يذكر فيه إلا الإعمال، وذكر غيره فيه الإلغاء على تفصيل في ذلك ذكره النحويون، وهو إما أن تكون "متى" معمولة للخبر، أو معمولة لظننت :

- **فإن كانت معمولة للخبر:** جاز إلغاؤها أو إعمالها، " فإن أعملت فلبنائك على الظن، وإن ألغيت فلأنك أردت أن تقول: متى زيد منطلق ثم اعترضت ب "ظننت" بين "متى" و بين " زيد منطلق"، أو هو أي تقدم معمول الخبر، كتقدم الخبر وتوسط فعل الظن فجاز إلغاؤه، وهو ضعيف كما ذكر الرضي .

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد االسادس : ص ص 188-197 ISSN:2709-2097

- **وإن كانت معمولة لـ "ظننت"**: لم يجز فيها إلا الإعمال؛ لأن الظن إذ ذاك لا يكون معترضا به بين أجزاء الجملة بل داخلا على الجملة من المبتدأ والخبر واقعا صدرها .

جاء في حاشية يس على التصريح: "وإن كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمولا لهذه الأفعال نحو: أين تظن زيدا قائما؟" أو متى تظن زيداً قائماً؟ فإن جعلتهما معمولين ل "قائم"، فأنت بالخيار، إن شئت أعملت لبنائك الكلام على الظن، وإن شئت ألغيت لتبني الكلام على الظن، فقلت أولا " زيد قائم" ثم اعترضت بالظن بين "متى" و"زيد"، وإن جعلت "أين" و "متى" معمولين لتظن، لم يجز إلا الإعمال".

- **الثانية:** أن يسبق ظننت المتقدمة على الاسمين حرف له الصدارة فلا يجوز فيها إلا الإعمال، وذلك نحو:" أتظن زيداً منطلقاً"، ولم يجز الإلغاء "لأنه لم يتقدم معمول أصلا".

وأما قول كعب بن زهير:

أرجو وآمل أنْ تدنو مودَّتُها وما إخال لدينا منك تنويلُ

حيث ألغى "إخال" مع أنها متقدمة على المبتدأ والخبر وقد تصدرها حرف نفي "ما" وهو مما له الصدارة؛ فكأنه أراد أن يقول :" وما لدينا منك تنويل" فاعترض ب "إخال" بين "حرف النفي" و"المبتدأ والخبر"؛ وسيبويه لا يحمل ذلك على الإلغاء بل على التعليق كما سيأتي، وذلك بلام مقدرة حذفت للضرورة والأصل "لَلَدَيْنا" ثم حذفت اللام وبقي التعليق.

ومنهم من حمل ذلك على حذف ضمير الشأن على أنه مفعول أول، والأصل: "ما إخاله" .

2. المسألة الثالثة: ألا تتقدم على معموليها :

و معنى ألا تتقدم على معموليها: أي أن يتوسط الفعل بين المبتدأ والخبر أو يتأخر عنهما نحو: " زيدٌ ظننت قائمٌ" و" خالداً علمت منطلقاً" و" زيدٌ قائمٌ ظننت ". ويجوز فيها الإعمال والإلغاء.

فذهب الجمهور إلى أن إلغاءها على سبيل التخيير لا اللزوم، وذهب الأخفش إلى أنه على سبيل اللزوم.

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد االسادس : ص ص 188-197 ISSN:2709-2097

وسبب جواز إلغائها متوسطة أو متأخرة قيل: كونها ضعيفة العمل، ولما كانت "ظننت" وأخواتها ضعيفة في العمل وازدادت ضعفا بتأخرها عن المعمول جاز إلغاؤها. وقيل: إن سبب إلغائها هو أن المتكلم إذا ابتدأ بغيرها يكون قد بنى كلامه على الإخبار من غير أن يقصد جعل ذلك الخبر مما يعلمه أو يظن، ثم أراد بعدها أن يبين أن ذلك في علمه أو في ظنه، فأتى بالفعل معترضا بين أجزاء الكلام، أو ملحقا له آخر الكلام ليبين قصده من ذلك.

وبمثله علل صاحب الهمع بقوله : " فإن بدأت التحبر بالشك أعملت على كل حال، وإن بدأت وأنت تريد اليقين، ثم أدركك الشك رفعت بكل حال".

وإلغاء الفعل لتأخره أولى من إعماله "ذلك أنك كلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى"، وأما إذا توسط ففيه خلاف: قيل إعماله أولى لأن الفعل أقوى من الابتداء، إذ هو عامل لفظي. وقيل هما سواه، لأنه عادل قوَّتَهُ تأخيرُه، فضعف لذلك، فقاومه الابتداء بالتقديم.

والنحاة في هذه المسألة على قول واحد في جواز إلغاء الفعل، ذلك أنه كلما ابتعد الفعل عن موقعه وهو صدر الجملة كلما جاز إلغاؤه، قال ابن يعيش:"واعلم أنه كلّما تَباعد الفعل عن الصَّدر، ضعُف عمله".

ومن شواهد إلغاء المتأخر قول أبي أسيدة الدبيري

هُما سَيِّدانا يَزْعُمانِ وإنَّما يَسوداننا إن أيسرتْ غنماهُما

حيث ألغى الفعل "يزعم" لتأخره عن المبتدأ والخبر "هما سيدانا"

ومن شواهد إلغاء المتوسط قول الشاعر:

أَ بِالأراجيزِ يا ابنَ اللؤْمِ تُوعِدنِي وفي الأراجيز خِلت اللؤمُ والفشلُ

" فاللؤم" مرفوع بالابتداء، و" الخور" عطف عليه، و "في الأراجيز" هو الخبر، و "خلت" ملغي.

3. الإلغاء والدلالة:

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد االسادس : ص ص 188-197 ISSN:2709-2097

قد يفهم من قول النحاة أنه يجوز إلغاء الفعل إذا توسط أو تأخر، أنه يسوغ ذلك متى شاء المتكلم دون النظر إلى المعنى. والحق أن معنى الإلغاء غير معنى الإعمال، والمتكلم مُقَيَّدٌ بالمعنى، فليس له أن يعمل أو يلغي متى شاء دون النظر إلى المعنى والقصد.

إن معنى الإعمال أنَّ الكلام مبني على الظن، تقدم الفعل أو تأخر، ومعنى الإلغاء أن الكلام مبني على اليقين ثم أدركك الشك فيما بعد. فقولك " زيدًا قائماً ظننت" مبني على الشك ابتداء، وقولك " زيدٌ قائمٌ ظننت" مبني على اليقين، فإن بنيت كلامك على الظن نصبت تقدم الفعل أو تأخر، وإن بنيته على اليقين رفعت.

ثم إننا في الإعمال نحن أمام جملة واحدة فعلية وفي الإلغاء نحن أمام جملتين: الأُولى وهي الجملة الاسمية المعقود عليها الكلام " زيدٌ قائمٌ" والثانية الفعلية المعترضة بين المبتدأ والخبر أو الاستئنافية المتأخرة عنهما. قال ابن هشام في الجملة المستأنفة: " ومنه جملة العامل الملغي لتأخره نحو "زيدٌ قائمٌ ظننت"، فأما العامل الملغي لتوسطه نحو: "زيدٌ ـ ظننت ـ قائمٌ" فجملة أيضا لا محل لها من الإعراب، إلا أنها من باب جمل الاعتراض".

ومسألة النظر إلى القصد والمعنى هي التي جعلت أبا حيان يوجب إلغاء الفعل المتوسط بين المبتدأ والخبر، أو المتأخر عنهما إذا دخلت على الاسم لام الابتداء وهي مما له الصدارة نحو: "لَزيدٌ ظننت قائمٌ" و "لَزيدٌ قائمٌ ظننت"، إذ لا يجوز أن تبني كلامك على تأكيد القيام لزيد ثم يخالجك الشك. ومنهم من قال بأنها من باب التعليق وليست من الإلغاء في شيء.

وهي التي جعلته يقول بالإعمال في حالة نفي الفعل نحو: "زيداً لم أظن قائماً"، و"زيداً قائماً لم أظن"، لأنه لا يجوز أن يقول المتكلم " زيدٌ قائمٌ" بالرفع إلا و هو عالم بصحة ذلك أو ظانّ له، وهذا الكلام لا يتصور مع قوله "لم أظنّ" ، فلم يَبقَ إلا أن يكون الكلام مبنيا على الظن المنفي. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- "زيداً لم أظنّ قائماً" هذه العبارة تدل على أن المخاطَب كان يظن أن المتكلم يعتقد أن عمرا هو القائم وليس زيدا، فحصل له الوهم من ناحية الشخص. فتقديم" زيد" إبراز للمخاطَب أن المتكلم يعلم أنه زيد وليس عمرا.

- " زيداً قائماً لم أظن" وتستعمل هذه العبارة إذا كان المخاطَب قد حصل له الوهم من ناحيتين الشخص والصفة فاعتقد أن المتكلم يعلم أن " عمرا جالسا". فتقديم المبتدأ والصفة دليل على أن المتكلم عارف أنه هو زيد وعارف أنه هو القائم ، ولم يشك في الأمر.

خـاتـمـة :

وهكذا فقد استطاعت هذه الدراسة أن تقف على بعض الجوانب التركيبية والدلالية التي يحدثها الإلغاء والتي يمكن إجمالها في:

- إن الإلغاء مختص بالأفعال القلبية المتصرفة بحيث يجوز إلغاؤها إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطا نحو: "زيدٌ ظننت قائمٌ"، أو آخرا نحو: "زيدٌ قائمٌ ظننت".
- إن علّة الإلغاء هي ضعف العامل بتوسطه أو تأخره، لأن الفعل يضعف عملُه إذا تقدّمه معموله بإبعاده عن الصدر.
- إن الإلغاء مرتبط بقصد المتكلم وبالسياق التواصلي، لأن معنى الإعمال أن الكلام مبني على الظن، ومعنى الإلغاء أن الكلام مبني على اليقين ثم أدركك الشك فيما بعد.
- إن نظرية العامل تعد أساسا لفهم الكلام وتوجيه معناه.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، نشر: مكتبة الخانجي–القاهرة، الطبعة: الأولى، 1418هـ - 1998م
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان (الأجزاء من 6 إلى 12 ، تحقيق: حسن هنداوي، نشر: دار كنوز إشبيليا– الرياض، الطبعة الأولى: 1435هـ - 2014م.
- الخصائص، ابن جني تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: الثالثة، 2008م.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني ، قراءة وتعليق: أبو فهر محمود محمد شاكر، نشر: مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة: الخامسة،1424هـ - 2004م.

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو،خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، نشر: دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ – 2000م التصريح
- شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري، تأليف: خالد الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، نشر: المطبعة الأزهرية، الطبعة: الثانية، 1326هـ.
- شرح المفصل، لابن يعيش تحقيق: إميل بديع يعقوب، نشر: دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ – 2001م 329/4
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تأليف: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق: غريد الشيخ، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1424هـ – 2003م.
- شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، نشر: جامعة قار يونس – بنغازي، الطبعة: الثانية، 1996م
- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408هـ – 1988م
- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – بيروت ، الطبعة الخامسة 1999م.
- معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر– عمان، الطبعة: الأولى، 1420هـ – 2000م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق: مازن المبارك و محمد علي حمد الله، نشر: دار الفكر– دمشق، الطبعة الخامسة: 1979م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي جلال الدين، تحقيق: أحمد شمس الدين، نشر: دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الأولى، 1418هـ – 1998م.